تيليلا

المجلة الإخبارية لمجلس جهة سوس ماسة

يوليوز 2016 - عدد 15

ملف
مجلس جهة سوس ماسة الجديد

الإستعدادات لكوب 22
المغرب والتحديات البيئية

المملكة المغربية
جهة سوس ماسة

الفهرس

افتتاحية ص.03

أخبار ص.04

لقاء تواصلي ودراسي حول القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية

دورة تدريبية حول الهجرة والتنمية المحلية

أهم مرتكزات الدورة العادية لشهر يوليوز 2016

ملف ص.06

قانون 14-111 المنظم للجهات

مجلس جهة سوس ماسة الجديد

الهيكل التنظيمي لمجلس سوس ماسة

ميزانيات جهة سوس ماسة لسنة 2016

الدراسات الإستراتيجية ص.14

الدعامات الإستراتيجية الأربعة لبرنامج التنمية الجهوية لسوس ماسة

المخطط الجهوي لإعداد التراب

الإستراتيجية الجهوية ص.16

المناظرة الجهوية للتشغيل

الإستعدادات لكوب 22 ص.18

كوب 22 ؟

المغرب والتحديات البيئية

جهة سوس ماسة وموقعها من هذه الدينامية العالمية

التظاهرات الجهوية ما قبل قمة المناخ

نظام التتبع والتقييم للتكيف مع تغير المناخ

مذكرة ص.22

المجلة الإخبارية للمجلس الجهوي لسوس ماسة
مدير النشر: ابراهيم حافيدي
رئيسة التحرير: نفيسة الذهبي العلوي
التحرير و التصميم و الطباعة : Azigzao éditions - 05 28 82 16 72

افتتاحية

المجلس الجهوي لسوس ماسة

شكلت الجهوية المتقدمة محورا جديدا في هيكلة وإعادة تنظيم المجالس الجهوية وإعطاءها نفسا جديدا لتنمية المناطق التابعة لتراب الجهة، خصوصا وأن سنة 2016 عرفت منعطفا جديدا وتغييرات عدة على جميع المستويات. هذا المنعطف استفادت منه جهة سوس ماسة بوضع مخطط استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الجهوي والاهتمام بالمستوى الاجتماعي و تلبية حاجيات السكان وتطبيق التنمية المستدامة.

حاليا أصبحت جهة سوس ماسة تتكون من عمالتين وأربعة أقاليم، يمتد ترابها على مساحة تـقـدر بـ 789 53 كلم² أي ما يوازي ٪7,6 من المساحة الإجمالية للمملكة، وتقـدر ساكنة الجهة، حسب إحصاء 2014، بـما يـنـاهز مليونيين و 676 ألف و 847 نسمة، أي ما يعادل حوالي ٪ 7,9 من مجموع سـكان المغرب.

و سيرا على القانون التنظيمي رقم 14-111 المنظم للجهات، عمل مكتب جهة سوس ماسة على صياغة نظامه الداخلي وانتخاب هياكل المجلس الجديد، حيث تم تعيين 7 لجان دائمة من أجل العمل على إنجاز الأوراش المفتوحة و تتبع برنامج التنمية الجهوية.

إن تنمية جهة سوس ماسة تستوجب التجاوب مع هذه المبادرة، لرسم الآفاق المستقبلية للتنمية المحلية والجهوية، وجعل الجهة من بين الجهات الأكثر تنافسية على الصعيد الوطني في جميع المجالات و الحفاظ على موقعها كقطب اقتصادي رائد.

كل هذه التغييرات و التعديلات تندرج ضمن رؤية شمولية أوسع تتمثل في السياسة التنموية المعتمدة على الصعيد الوطني في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والرياضية وغيرها.

ابراهيم حافيدي
رئيس مجلس جهة سوس ماسة

لقاء تواصلي ودراسي حول القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية

في إطار الجهوية المتقدمة وصدور مجموعة من القوانين التنظيمية التي تهم الجماعات الترابية، نظمت جهة سوس ماسة يوم الاثنين 25 يوليوز 2016 لقاء تواصليا ودراسيا حول هذه القوانين، بمشاركة بعض أطر المديرية العامة للجماعات المحلية للوزارة الوصية، وذلك قصد مواكبة الجماعات الترابية وتمكين مجالسها من ممارسة اختصاصاتها بشكل فعال وناجع على ضوء هذه القوانين وفهم مقتضياتها بطريقة موحدة، وكذا من أجل البث في مستجدات الإطار القانوني والمؤسساتي والمالي للجماعات الترابية.

كما تمت دراسة والتطرق لمواضيع موازية كتدبير الموارد البشرية وتقوية قدراتها بالجماعات الترابية، وقد تلت العروض مناقشات مستفيضة شارك فيها ممثلي الجهة والمجالس الإقليمية وكذا الجماعات الترابية بالجهة.

دورة تدريبية حول الهجرة والتنمية المحلية

نظم مجلس جهة سوس ماسة، بشراكة مع جمعية الهجرة والتنمية وبرنامج المبادرة التشاركية للهجرة والتنمية Initiative Conjointe de la Migration et du Développement التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD والمنظمة العالمية للهجرة، دورة تكوينية خلال يومين حول الهجرة والتنمية المحلية لفائدة المجتمع المدني والمنتخبين بالجماعات الترابية التابعة لنفوذ الجهة وذلك قصد تقوية قدرات الجماعات الترابية للأخذ بعين الاعتبار مقاربة الهجرة والتنمية في المخططات الجماعية للتنمية.

وقد كان هذا التكوين أيضا مناسبة سانحة للوقوف عن كتب على وضعية الهجرة بالجهة وكيفية مقاربتها على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والثقافي. وتمكن المستفيدون من الحصول على حقيبة نموذجية بيداغوجية للتكوين تحمل إسم « ma boite à outils ICMD » والتي تقوم المنظمة الدولية للهجرة بالمغرب حاليا بالسهر على ضمان نشرها للعمل بمنهجيتها والتي من بين الأهداف المتوخات منها جعل مقاربة الهجرة ضمن دائرات الإهتمام والأولويات لتحسين مشاركة المهاجرين في ديناميكية التنمية الاقتصادية المحلية.

أهم مرتكزات الدورة العادية لشهر يوليوز 2016

في إطار تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي للجهات، انعقد يومه الإثنين 4 يوليوز 2016 على الساعة العاشرة صباحا بمقر ولاية جهة سوس ماسة، اجتماع مجلس جهة سوس ماسة برسم الدورة العادية لشهر يوليوز من هذه السنة، برئاسة السيد عبد الجبار القسطلاني النائب الأول لرئيس الجهة، وبحضور السيدة زينب العدوي والي جهة سوس ماسة و السادة عمال عمالة وأقاليم الجهة وممثلو المصالح الخارجية والصحافة والإعلام وكذلك أغلبية أعضاء المجلس، حيث تم التداول في النقط المدرجة في جدول الأعمال المحدد.

حيث تم دراسة مجموعة من الأمور المتعلقة بمناقشة والمصادقة على نقل فوائض جهة سوس ماسة درعة إلى الجهات المحدثة، تبعا للمادة 256 من القانون التنظيمي للجهات، وبناء على مسطرة تسليم السلط بين الجهات المعنية، حيث توزعت هذه الفوائض بنسبة 251,25 661 99 درهما لجهة سوس ماسة، و 448,78 660 29 درهما لجهة درعة تافيلالت، لتحظى جهة كلميم واد نون بنسبة 254,19 109 4 درهما. في ذات السياق تم توزيع المبالغ المالية المتعلقة بالصفقات الملتزم بها وفي طور الإنجاز بمبلغ 888,71 368 36 درهما لجهة سوس ماسة و 603,41 943 10 درهما لجهة درعة تافيلالت، و 702,66 794 درهما لجهة كلميم واد نون.

وقد صادق المجلس خلال هذه الدورة على مشروع التحويلات والبرمجة وإعادة البرمجة في الجزئين الأول والثاني من الميزانية، وكذا على تعديل عنوان القرار الجبائي تبعا لمقتضيات التقسيم الجهوي الجديد، ودراسة مساهمة الجهة في رأسمال شركة التنمية المحلية للنقل والتنقل وعلى النظام الأساسي لها. وباعتبار أن هذا المشروع يتميز بأهمية كبرى باعتباره متكاملا ومندمجا، حيث سيكلف ميزانية هامة تقدر ب 4 ملايير درهما، حتم على الجماعات الترابية المعنية خلق شركة تنمية محلية لتدبير هذا المرفق الحيوي والبحث عن مصادر للتمويل. بالتالي فإن إشراك الجهة في رأسمال الشركة سيعطي فعالية ونجاعة أكثر لهذا المشروع، وتم اقتراح انطلاق هذه الشركة برأسمال يقدر ب 10 ملايين درهم موزعة بنسبة 60٪ لمؤسسة التعاون التي تشمل جماعات (أكادير - انزكان - ايت ملول - الدشيرة - لقليعة - بنسركاو - تغازوت)، وبنسبة 40٪ لجهة سوس ماسة.

وبالإضافة، تم إقرار التنظيم الهيكلي الإداري لمصالح الجهة مراعاة لمضمون الهيكل التنظيمي النموذجي المقترح من طرف وزارة الداخلية، حيث تم اعتماد

مديريتين و 6 أقسام و 18 مصلحة.

ووفقا للمادة 132 من القانون التنظيمي للجهات 14-111 ؛ فقد تم التصويت بالأغلبية على السيد حسن المرزوقي من فريق المعارضة عضوا بلجنة الإشراف والمراقبة للوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع.

وخلال الدورة تم المصادقة بالإجماع على التوصيات المنبثقة عن اللجن القطاعية للمجلس والتي تهم مختلف المجالات الثقافية والبيئية والسياحية والاجتماعية، وكذلك التكوين والبحث العلمي والتشغيل وإنعاش المقاولات، والتصميم الجهوي لإعداد التراب والتصميم الجهوي للنقل، بالإضافة الى الاهتمام بما يلي :

- مواصلة الاهتمام بتنفيذ وتثمين المنتوجات المحلية ؛
- خلق شركة التنمية الجهوية المتعلقة بالسياحة القروية ؛
- التدخل من أجل حل المشاكل المتعلقة بغلاف النقل الجوي ؛
- خلق فضاءات جهوية مندمجة للصناعة التقليدية والتنشيط السياحي ؛
- إعادة تأهيل المناطق الصناعية الموجودة ؛
- إحداث تكنوبول في مجال الطاقات المتجددة ؛
- إحداث مركز جهوي للدراسات والأبحاث في مجال البيئة ؛
- الرفع من الطاقة الاستيعابية للإيواء والإطعام الجامعي.

وتفعيلا لنهج المقاربة التشاركية التي تعتبر منهجية لتحقيق التنمية المستدامة والتي يعتمدها مجلس الجهة مع مختلف القطاعات باعتباره رافعة للتنمية بجهة سوس ماسة، تم المصادقة على مجموعة من الاتفاقيات مع العديد من الشركاء كوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وجامعة ابن زهر لدعم البحث العلمي والتظاهرات العلمية والثقافية، واتفاقية شراكة حول إعداد المخطط الجهوي لمكافحة الاحترار المناخي، بالإضافة إلى اتفاقيات إطار مع شركة العمران وكذا مركز التكوين المهني والجمعيات.

قانون 14-111 المنظم للجهات

يستلهم القانون التنظيمي المتعلق بالجهات مرجعيته من توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس أيده الله ونصره الهادفة إلى تمكين المغرب من جهوية متقدمة، كنقلة نوعية نحو منظومة متكاملة للحكامة الترابية، أساسها تعميق ممارسة الديمقراطية المحلية والاهتمام بالتنمية الجهوية المندمجة والمستدامة والإسهام في تحديث تدبير هياكل الدولة والرفع من فاعلية ونجاعة عملها.

دراسة تفصيلية للقانون

ارتكز هذا القانون التنظيمي على المرجعية الدستورية التي توجت مسارا حافلا من التراكمات السياسية والإنجازات الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الماضية حيث خصص الدستور بابا كاملا يحتوي على 12 فصلا للجهات والجماعات الترابية الأخرى يؤطر شروط تنظيمها وسيرها.
وبناء على مبدأ التفريع، تم تمكين الجهة من اختصاصات ذاتية واختصاصات مشتركة مع الدولة واختصاصات منقولة إليها من هذه الأخيرة، وحصر اختصاصات الجهة الذاتية في النهوض بالتنمية المندمجة والمستدامة (مع التركيز على التنمية الاقتصادية)، والتنصيص على مجالات الاختصاص فيما يلي :

- تحسين جاذبية المجال الترابي للجهة وتقوية تنافسيته الاقتصادية ؛
- تحقيق الاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية وتثمينها والحفاظ عليها ؛
- اعتماد التدابير والإجراءات المشجعة للمقاولة ومحيطها والعمل على تيسير توطين الأنشطة المنتجة للثروة والشغل ؛
- الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة ؛
- العمل على تحسين القدرات التدبيرية للموارد البشرية وتكوينها ؛
- إعداد البرنامج التنموي الجهوي مع التنصيص على كيفية إعداده ؛
- التنصيص على مسؤولية الرئيس في وضع برنامج التنمية الجهوية ؛
- التنصيص على التنسيق مع والي الجهة في وضع برنامج التنمية الجهوية بصفته مكلفا بتنسيق أنشطة المصالح اللاممركزة للإدارة المركزية ؛
- التنصيص على تضمين برنامج التنمية الجهوية تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الجهة وتحديدا لأولوياتها وتقييما لمواردها ونفقاتها التقديرية والأخذ بعين الاعتبار مقاربة النوع ؛
- تدقيق المقتضيات المتعلقة بالتصميم الجهوي لإعداد التراب، وكيفيات إعداده، ووضعه كوثيقة مرجعية بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى وباقي الإدارات العمومية. كما تم التخلي على إحالة هذا التصميم الجهوي على اللجنة الوزارية، وأصبح خاضعا فقط للتأشيرة من طرف السلطة الحكومية المكلفة بالداخلية ؛
- التنصيص على مساعدة الوالي لرئيس مجلس الجهة في تنفيذ التصميم الجهوي لإعداد التراب، وهو تنزيل لمقتضى دستوري ؛
- التنصيص على أهداف إعداد التراب ؛
- تحديد مجالات الاختصاصات المشتركة للجهة مع الدولة ؛
- فتح الإمكانية أمام الجهة لأخذ مبادرة تمويل مشروع لا يدخل ضمن اختصاصاتها الذاتية.

وفي ما يتعلق بالإختصاصات المشتركة والمنقولة فقد تم اعتماد مبدأي التدرج والتمايز لبلورتها. أما في ما يخص المراقبة الإدارية فقد ربط مشروع هذا القانون التنظيمي المراقبة الإدارية بالجوانب المتعلقة بمشروعية القرارات والمقررات، كما عمل على اعتماد قاعدة المراقبة البعدية باستثناء بعض المجالات المحدودة، خاصة في الميدان المالي، التي تخضع للتأشيرة القبلية، وقد تم أيضا التنصيص على أن للقضاء لوحده اختصاص عزل رؤساء مجالس الجهات وأعضاء المجالس وكذا إلغاء مقررات مجالس الجهات وحل المجلس.

وبخصوص الموارد المالية، تم تمكين الجهات من موارد مالية مناسبة تتمثل بالخصوص في نسب لا تقل على 5 بالمائة من حصيلة الضريبة على الشركات و 5 بالمائة من حصيلة الضريبة على الدخل و 4 بالمائة من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة، إضافة إلى ما لا يقل عن 50 بالمائة من حصيلة الضريبة على عقود التأمين وحصيلة واجبات التسجيل والتنبر وحصيلة الضريبة الخصوصية السنوية على السيارات. وقد تم أيضا التنصيص على أن نقل الاختصاصات يكون مقترنا بنقل الموارد المالية المطابقة لها، وتطبيقا لمقتضيات الفصل 142 من الدستور، فقد تم تفعيل إحداث صندوقي التأهيل الاجتماعي والتضامن بين الجهات.

آلية التشاور

و تهدف إلى :

- تعزيز دور المواطنين والمجتمع المدني عن طريق آليات تشاركية للحوار.
- التنصيص على إحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور من طرف مجلس الجهة.
- تمكين الجهات من إحداث ثلاث هيئات استشارية إحداها بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني وأخرى مع الفاعلين الاقتصاديين وثالثة تهتم بقضايا الشباب.
- تمكين المواطنات والمواطنين والجمعيات من حق تقديم العرائض لإدراج نقطة في جدول أعمال المجلس.

تشخيص اللجان

وفي ما يتعلق بإدارة الجهة وآليات الشراكة والتعاون سعيا لبلوغ النجاعة والفعالية، عمل القانون التنظيمي على أن تتوفر إدارة الجهة على مديرية عامة للمصالح ومديرية لشؤون الرئاسة والمجلس، إضافة إلى «الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع»، كما فتحت أمام الجهات إمكانية إحداث مجموعات فيما بينها ومع جماعات ترابية أخرى، وكذا إحداث شركات جهوية للتنمية. وأخيرا، فإن هذا القانون سعى إلى إقرار قواعد الحكامة المتعلقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحر لشؤون الجهة ومراقبة تدبير الصناديق والبرامج وتقييم الأعمال وإجراءات المحاسبة.

وتطبيقا لمقتضيات الفصل 142 من الدستور، فقد نص القانون التنظيمي إحداث **صندوق التأهيل الاجتماعي** الذي يهدف الى سد العجز في مجالات التنمية البشرية و البنيات التحتية والأساسية والتجهيزات وصندوق التضامن بين الجهات من أجل التوزيع المتكافئ للموارد قصد التقليص من التفاوتات فيما بينها.

كما نص الدستور على خلق الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع تحت مراقبة المجلس، تكون كفيلة بإمداده بالدراسات التقنية وإنجاز مشاريع إستثمارية جهوية. هذه الهيئة سوف تتمتع بالشخصية المعنوية وبالإستقلال المالي والتدبيري.

كل ما جاء في مشروع القانون التنظيمي يجعلنا نتطلع لمغرب يسوده التكافؤ فيما يخص الموارد وحسن تدبيرها وتوزيعها، وضمان حكامة جيدة للجهة وتعزيز قدراتها التنفيذية والتشريعية خصوصا مع التقسيم الجهوي الجديد الذي قلص من عدد الجهات من 16 إلى 12 جهة.

وطبقا لمقتضيات المادة 35 من القانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات يعد رئيس مجلس جهة سوس ماسة بتعاون مع أعضاء المكتب النظام الداخلي الذي يحدد شروط وكيفيات تسيير أشغال المجلس وأجهزته طبقا للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل، كما يحدد العلاقة ما بين مختلف أجهزة المجلس.

كما تم وضع مجموعة من المواد التنظيمية التي تنظم اجتماعات المجلس وتسييره واختصاصات اللجان المكونة له، وكذلك الآليات التشاركية للحوار والتشاور وتدبير العرائض الواردة من المواطنين والجمعيات، وكذا المقررات التي تحدد الشروط والكيفيات التي من خلالها يعهد إلى الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع استغلال أو تدبير بعض المشاريع لحساب الجهة.

حيث نص مشرع القانون التنظيمي للجهات (المواد 129 إلى 144) على إحداث شخص اعتباري خاضع للقانون العام يتمتع بالاستقلال الإداري والمالي تحت اسم الوكالة الجهوية لتنفيذ المشاريع تتولى مد مجلس الجهة بكل أشكال المساعدة القانونية والهندسة التقنية والمالية عند دراسة وإعداد المشاريع وبرامج التنمية وتنفيذها.

« ... انبثاق مجالس ديمقراطية، لها من الصلاحيات والموارد، ما يمكنها من النهوض بالتنمية الجهوية المندمجة. فجهات مغرب الحكامة الترابية الجيدة، لا نريدها جهازا صوريا أو بيروقراطيا ؛ وإنما مجالس تمثيلية للنخب المؤهلة، لحسن تدبير شؤون مناطقها.

والله تعالى نسأل أن يوفقنا جميعا، لتحقيق ما نتوخاه من جعل الجهوية الموسعة، عماد الصرح المؤسسي للدولة المغربية، التي نحرص على ترسيخها كدولة عصرية للقانون والمؤسسات، وللحكامة الجيدة. وذلك في تلازم وثيق بين صيانة حقوق الوطن في وحدته وحوزته وسيادته ؛ وحقوق كل المغاربة، في المواطنة المسؤولة، والكرامة الموفورة، ضمن مغرب موحد ومتضامن، آمن ومتقدم ... »

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه صاحب الجلالة إلى الأمة بمناسبة تنصيب اللجنة الاستشارية للجهوية يوم 3 يناير 2010.

التقسيم الجهوي

1 طنجة - تطوان - الحسيمة
2 الشرق
3 فاس - مكناس
4 الرباط - سلا - القنيطرة
5 بني ملال - خنيفرة
6 الدار البيضاء - سطات
7 مراكش - آسفي
8 درعة - تافيلالت
9 سوس - ماسة
10 كلميم - واد نون
11 العيون - الساقية الحمراء
12 الداخلة - واد الذهب

مجلس جهة سوس ماسة الجديد

التقسيم الترابي لجهة سوس ماسة : عمالتان وأربعة أقاليم

في إطار استراتيجية التنمية المجالية واللامركزية في صناعة القرار، أطلق المغرب مشروعه الجديد في الجهوية المتقدمة، لتكون مدخلا لإصلاح عميق لهياكل الدولة من خلال السير الحثيث المتدرج على درب اللامركزية واللاتمركز الفعليين النافذين، والديمقراطية المعمقة، والتحديث الاجتماعي والسياسي والإداري للبلاد، والحكامة الجيدة. وأعطت هذه الجهوية تقسيما جديدا لجهات المملكة، تقلصت من خلاله من 16 إلى 12 جهة. وتحولت في هذا الإطار جهة سوس ماسة درعة إلى سوس ماسة، لتشمل عمالتان وأربعة أقاليم كالتالي:

- **عمالة أكادير إداوتنان**
- **عمالة إنزكان أيت ملول**
- **إقليم اشتوكة أيت باها**
- **إقليم تارودانت**
- **إقليم تزنيت**
- **إقليم طاطا**

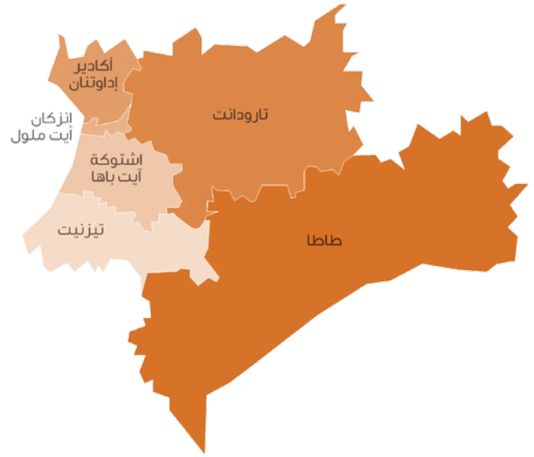

وفقا لهذا التقسيم الإداري الجديد، أصبحت منطقة درعة تابعة إداريا لجهة درعة تافيلالت ودمج إقليم طاطا بجهة سوس ماسة والذي سيساهم لا محالة في تقوية وتعزيز مؤهلاتها بفضل ما تزخر به المنطقة.

وبلغة الأرقام، تضم جهة سوس ماسة 175 جماعة ضمنها 154 قروية، يمتد ترابها على مساحة تقدر بحوالي 789 53 كلم² أي ما يوازي 7,6٪ من المساحة الإجمالية للمملكة.

وتقدر ساكنة الجهة ما يناهز مليونيين و676 ألف نسمة (847 676 2) أي ما يعادل حوالي 7,9٪ من مجموع سكان المغرب، من بينها 4914 من جنسيات أجنبية. ومن خلال إحصاء 2014، تبين أن غالبية ساكنة الجهة من الشباب، حيث تقدر نسبة النمو بها بـ 1,4٪ فائقة بذلك المعدل الوطني المقدر بـ 1,2٪.

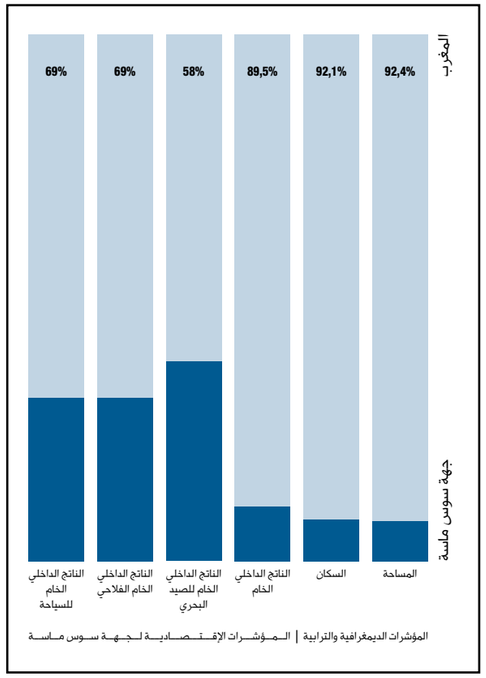

الناتج الداخلي الخام :

يمثل الناتج الإجمالي المحلي حوالي 64 مليار درهم، أي ما يعادل 10,5 ٪ من الناتج الإجمالي الوطني، ويتمحور على الشكل التالي :

- 48٪ من القيمة المضافة - القطاع الأول، 32٪ (الأولى وطنيا)
- 40٪ من القيمة المضافة - القطاع الثالث، 7,6٪ من القيمة المضافة الوطنية.
- 12٪ من القيمة المضافة - القطاع الثاني، 4,3٪ من القيمة المضافة الوطنية.

صلاحيات مجلس جهة سوس ماسة

يرتكز تدبير مجلس جهة سوس ماسة لشؤونه على مبدأ التدبير الحر الذي يخول بمقتضاه سلطة التداول بكيفية ديمقراطية، فالمجلس الجهوي هو التنظيم الإداري المرجعي لكل ما يتعلق بإعداد التراب والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجهة. كما تم تكريس مبدأ التدبير الحر في تسيير مجلس الجهة، الذي يخول في حدود اختصاصاته، سلطة التداول بكيفية ديمقراطية، وسلطة تنفيذ مداولاته ومقرراته، طبقا لأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، والمتعلقة بالقانون التنظيمي رقم 14-111 المتعلق بالجهات.

اختصاصات المجلس :

تنقسم اختصاصات الجهة إلى ثلاث فئات :

الاختصاصات الذاتية : تمارس الجهة اختصاصات ذاتية في مجال التنمية الجهوية، حيث تشمل وضع خطط تنموية جهوية من حيث التنمية الاقتصادية والثقافية والتكوين المهني والتعاون الدولي، والمحافظة على البيئة والتنمية القروية، كما تقوم بإعداد وتتبع تنفيذ برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب، وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل في إطار توجهات السياسة العامة لإعداد التراب المعتمدة على المستوى الوطني وبتشاور مع الجماعات الترابية الأخرى والإدارات والمؤسسات العمومية، وممثلي القطاع الخاص المعنيين بتراب الجهة.

الاختصاصات المشتركة : تمارس الجهة الاختصاصات المشتركة بينها وبين الدولة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمحافظة على البيئة وإنعاش السياحة وكذا التنمية القروية.

الاختصاصات المنقولة : تحدد مجالات الاختصاصات المنقولة من الدولة الى الجهة اعتمادا على مبدأ التفريغ، وتشمل هذه المجالات بصفة خاصة التجهيزات والبنيات التحتية ذات البعد الجهوي : الصناعة، الصحة، التجارة، التعليم، الثقافة، الرياضة، الطاقة، الماء والبيئة.

مكتب مجلس الجهة

يتكون مجلس جهة سوس ماسة من 57 عضوا انتخبوا بالاقتراع العام المباشر وفق القانون التنظيمي رقم 11-59 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية. حيث يعقد مجلس الجهة وجوبا جلساته في ثلاث دورات عادية في السنة خلال أشهر مارس ويونيو واكتوبر من كل سنة.

ويخول المجلس للرئيس حق تنفيذ مداولات المجلس ومقرراته كتنفيذ برنامج التنمية الجهوية والتصميم الجهوي لإعداد التراب واتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم إدارة الجهة وتحديد اختصاصاتها وتنفيذ الميزانية.

كما يعتبر رئيس المجلس الآمر بقبض مداخيل الجهة وصرف نفقاتها، حيث يقدم الرئيس عند بداية كل دورة عادية تقريرا اخباريا للمجلس حول الاعمال التي قام بها في اطار الصلاحيات المخولة له.

ويتألف مكتب المجلس من الرئيس و 8 نواب للرئيس على الشكل التالي :

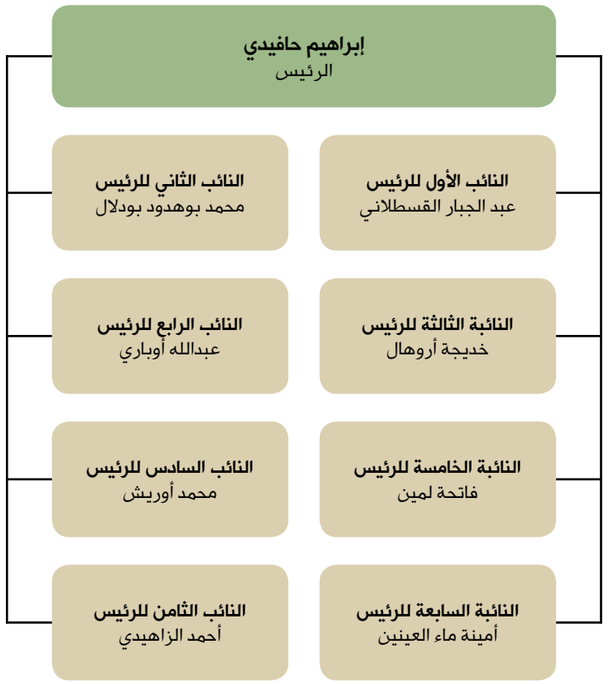

ويجتمع مكتب المجلس مرتين في الشهر بصفة عادية وبصفة استثنائية كلما دعت الضرورة إلى ذلك بدعوة من الرئيس أو من ثلث أعضاء المكتب. ويتولى المكتب دراسة القضايا التي تهم مصالح الجهة واتخاذ القرارات المناسبة، ووضع جدول الأعمال وإعداد الميزانيات، والبث في مآل العرائض المقدمة من قبل المواطنات والمواطنين والجمعيات حسب المادة 122 من القانون التنظيمي، وكذلك التحقق من استيفاء العرائض الشروط المنصوص عليها في المادتين 120 و 121 من القانون التنظيمي.

اللجن الدائمة لمجلس الجهة

أحدث المجلس الجهوي 7 لجان دائمة تنقسم إلى :

• **لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة :** يعهد إليها بدراسة جميع القضايا التي لها علاقة بمالية المجلس والمنصوص عليها في المادتين 97 و 98 من القانون المنظم للجهات، وإحداث شركات التنمية الجهوية، وكل القضايا ذات الطابع المالي والاقتصادي.

• **لجنة التنمية الاقتصادية :** يعهد إليها بدراسة القضايا التي لها صلة بالتنمية الاقتصادية مثل دعم المقاولات وجذب الاستثمار وإحداث مناطق للأنشطة التقليدية والحرفية وإنعاش أسواق الجملة الجهوية وإنعاش الاقتصاد الاجتماعي والمنتجات الجهوية وإنعاش السياحة.

• **لجنة التنمية الاجتماعية :** يعهد إليها بدراسة القضايا التي لها صلة بالتنمية الاجتماعية ولا سيما التأهيل الاجتماعي وإعادة الاعتبار للمدن والأنسجة العتيقة وإنعاش السكن الاجتماعي وكذلك التدخل في القضايا المتعلقة بالصحة والتعليم.

• **لجنة التنمية الثقافية :** من اختصاصاتها المحافظة على التراث المادي واللامادي للجهة، وتنظيم ودعم المهرجانات الثقافية والفنية والترفيهية وإحداث وتدبير المؤسسات الثقافية.

• **لجنة التنمية البيئية :** يعهد إليها بدراسة القضايا التي لها صلة بالتنمية البيئية ولا سيما تهيئة وتدبير المنتزهات الجهوية ووضع إستراتيجية جهوية لاقتصاد الطاقة والماء، وإنعاش المبادرات المرتبطة بالطاقة المتجددة، والحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي ومكافحة التلوث والتصحر والحماية من الفيضانات، والمحافظة على المنظومة البيئية الغابوية وعلى الموارد المائية.

• **لجنة إعداد التراب :** يعهد إليها بدراسة القضايا التي لها صلة بالتهيئة المجالية لمجموع التراب الجهوي والتنمية الجهوية المستدامة والتنمية القروية، وكذلك التجهيزات والمرافق العمومية الكبرى المهيكلة على مستوى الجهة وتنظيم خدمات النقل الطرقي غير الحضري للأشخاص بين الجماعات الترابية، ومواكبة تصميم النقل داخل الدائرة الترابية للجهة.

• **لجنة التكوين والتعاون والشراكة :** مكلفة بإحداث مراكز جهوية للتكوين والتكوين المستمر، وإحداث مراكز جهوية للتشغيل وتطوير الكفاءات من أجل الإدماج في سوق الشغل. كما تشرف اللجنة على التكوين المستمر لفائدة أعضاء المجالس وموظفي الجماعات الترابية، وإبرام عقود اتفاقيات التوأمة والتعاون اللامركزي مع جماعات ترابية وطنية وأجنبية، واتفاقيات التعاون والشراكة مع القطاع العام والخاص، والعقود المتعلقة بممارسة الاختصاصات المشتركة والمنقولة. كما يخول للجنة إحداث مجموعات الجهات ومجموعات الجماعات الترابية أو الانضمام إليها أو الانسحاب منها.

المنهجية التشاورية للمجلس

تنفيذا لمقتضيات القانون الجديد المنظم للجهات خصوصا المادة 83 منه، إنخرط مكتب جهة سوس ماسة في سلسلة من اللقاء ات التواصلية والتشاورية مع عدد من المؤسسات والهيئات العمومية التي تحتل موقعا أساسيا ودورا لا محيد عنه لتحقيق تنمية مندمجة ومتكاملة بربوع الجهة على جميع الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية خاصة : الجماعة الحضرية لأكادير، الغرف المهنية الجهوية، جامعة ابن زهر، الكونفدرالية العامة لمقاولات المغرب (الفرع الجهوي)...

وكان الهدف الرئيسي من هذه الاجتماعات التشاورية إنشاء مجموعة من المشاريع التنموية في جميع القطاعات، مثل البنية التحتية، وإعادة تأهيل الطرق وتزويد بعض المناطق بالمياه والكهرباء لفك العزلة، وإنشاء وإعادة تأهيل مراكز التكوين المهني... وكانت أيضا مناسبة للتذكير بإنجازات المجلس حيث حظى قطاع السياحة أيضا باهتمام كبير من خلال إعادة تأهيل الشواطئ وتشجيع السياحة الشاطئية والقروية. وتم تعزيز الجانب الثقافي عن طريق بناء متحف لحماية التراث الثقافي ودعم المهرجانات الجهوية. وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي والاقتصاد الاجتماعي، أولى مجلس الجهة اهتماما خاصا لدعم الجمعيات والتعاونيات والشركات الصغيرة، وكذلك وضع علامات الجودة للزعفران وتشجيع الزراعة التضامنية.

الهيكل التنظيمي لمجلس سوس ماسة

استنادا إلى النماذج التي قدمتها وزارة الداخلية بخصوص تجديد صلاحيات المجالس الجهوية، لجأ المجلس الجهوي لسوس ماسة إلى تجديد آلياته التنظيمية وتطوير خدماته وكل ما يتعلق بالنظام الداخلي، حيث تم ربط الوكالة الجهوية الخاصة بتنفيذ المشاريع مباشرة برئيس الجهة، وكذا بالإدارتين الرئيسيتين المتحكمتين في تدبير عمل المجلس مثل : المديرية العامة للشؤون الإدارية ومديرية شؤون الرئاسة والمجلس.

وتعتبر المديرية العامة للمصالح المسؤولة عن تنسيق كافة الخدمات التي تنظم عمل المجلس الجهوي، الذي يشمل :

- قسم الشؤون الاقتصادية والإدارية والبرمجة : المكلف بإدارة الموارد البشرية واللوجستيكية، والموارد المالية الخاصة بالميزانيات والحسابات لتنفيذ ورصد برامج التنمية الجهوية.
- قسم شؤون التنمية الاقتصادية هدفه تشجيع الاستثمارات، ودعم المقاولات وتعزيز فرص الشغل، بالإضافة إلى تنمية المناطق القروية، وتشجيع الأنشطة الاقتصادية.
- قسم الشؤون الاجتماعية والقانونية والثقافية : يختص في متابعة الشؤون القانونية والتجارية والاجتماعية وحماية التراث.
- قسم التعاون والشراكة والتكوين : يهدف إلى مواكبة وإبرام اتفاقيات وشراكات مع جماعات محلية وطنية ودولية في إطار التعاون اللامركزي وكذا الشراكة مع القطاع العام والخاص إضافة إلى مجال التكوين والتكوين المستمر.
- قسم الشؤون المجالية : ويهتم بالتنمية البيئية، الماء والطاقات المتجددة بالإضافة لإعداد التراب والنقل.

وتنقسم مديرية شؤون الرئاسة والمجلس الى قسمين رئيسيين هما :

- إدارة أعمال المجلس الذي يسير شؤون أعضائه والفرق التي تشتغل فيه.
- العلاقات العامة والتواصلية ومصلحة تدبير الشكايات والعرائض.

والجدير بالذكر انه تم خلق خلية المراقبة والافتحاص الداخلي والتقييم لضمان الشفافية والمحاسبة إضافة إلى ضرورة معرفة الأثر الحقيقي للأنشطة والتعلم من تجاوز العقبات وتعزيز الإيجابيات.

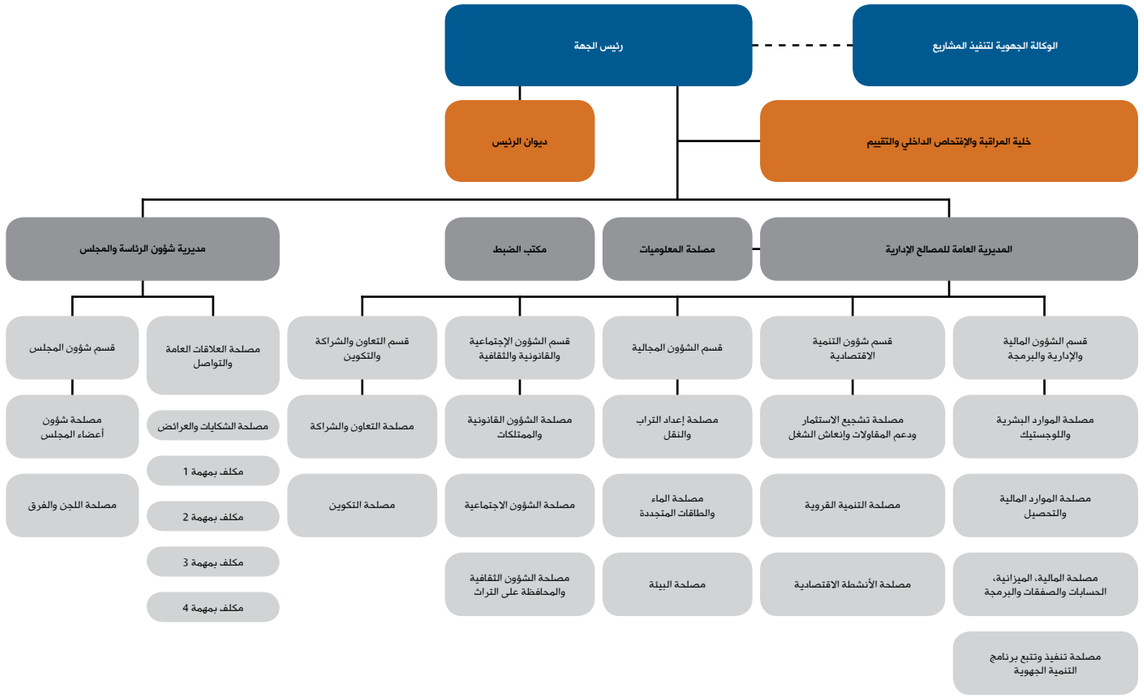

ميزانيات جهة سوس ماسة لسنة 2016

تطبيقا لأحكام الفصل 141 من الدستور، تم تخصيص موارد مالية من طرف الدولة بموجب قانون المالية 2016 من أجل تمكين الجهة من ممارسة اختصاصاتها الذاتية المخولة لها بموجب القوانين الجاري بها العمل.
وتشتمل هذه الحصة على موارد رصدت لها من منتوج حصيلة الضريبة على الشركات و من حصيلة الضريبة على الدخل ومن حصيلة الرسم على عقود التأمين، إضافة إلى اعتمادات من ميزانية الدولة. وقد تم توزيعها على الشكل التالي :

- **سنة 2016 : 338 مليون درهم**
- **سنة 2017 : 465 مليون درهم**
- **سنة 2018 : 572 مليون درهم**

تضاف إلى الحصة المبرمجة برسم السنة المالية 2016 موارد ذاتية متأتية من ضرائب ورسوم محلية بقيمة مبلغ 300,00 300 43 مبرمجة بشكل عام في برامج ومشاريع وعمليات على الشكل التالي :

1. فك العزلة :
- بناء وتحسين وصيانة وتأهيل الطرق القروية : 100 مليون درهم.
- المساهمة في تعميم وتزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب : 20 مليون درهم.
- تأهيل المطارات ومدرجات هبوط الطائرات الصغرى بالجهة : 20 مليون درهم.
- تأهيل المراكز القروية والحضرية لتحسين جاذبية مجالها الترابي : 30 مليون درهم.

2. الطرق الاستراتيجية :
- الطريق المداري لأكادير الكبير الشطر الأول : 30 مليون درهم.
- المساهمة في إنجاز الطريق المزدوج تزنيت - كلميم - العيون - الداخلة : 40 مليون درهم.

3. انعاش الاستثمار :
- تأهيل وانعاش أسواق الجملة الجهوية : 5 مليون درهم.
- تأهيل المناطق الصناعية والتجارية : 6 مليون درهم.

4. البيئة :
- الحماية من الفيضانات : 20 مليون درهم.

5. المحافظة على الثرات والثقافة :
- ترميم وصيانة الأسوار والقصبات والمخازن الجماعية : 10 مليون درهم.
- تأهيل المكتبات العتيقة : 1 مليون درهم.

6. السياحة :
- المساهمة في البرنامج الجهوي للسياحة القروية : 5 مليون درهم.

7. الصناعة التقليدية :
- تأهيل وإنشاء فضاءات ومركبات الصناعة التقليدية : 8 مليون درهم.

8. انعاش الاستثمار :
- تأهيل وانعاش قطاع الاستثمار : 9 مليون درهم.

9. الصحة :
- مساهمة الجهة في تأهيل المستشفيات : 30 مليون درهم.

10. البحث العلمي :
- دعم البحث العلمي : 3 مليون درهم.

11. الدراسات :
- الدراسات التقنية للمشاريع : 8 مليون درهم.

12. التكوين :
- مواكبة برامج التكوين لفائدة المنتخبين والموظفين : 2,9 مليون درهم.
- توسيع مراكز التكوين المهني : 6 مليون درهم.

وفي انتظار صدور نتائج برنامج التنمية الجهوية سيتم اعتماد البرمجة الثلاثية عند وضع الميزانية كما هو منصوص عليه في المادة 84 من القانون المنظم للجهات. حيث سيتضمن تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الجهة، وسيحدد الأولويات والموارد والنفقات التقديرية للجهة الخاصة بالسنوات الثلاثة الأولى.

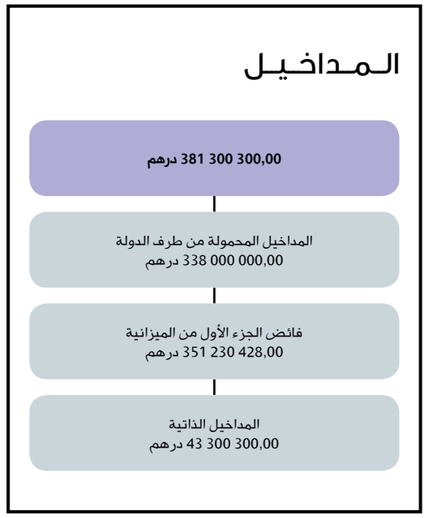

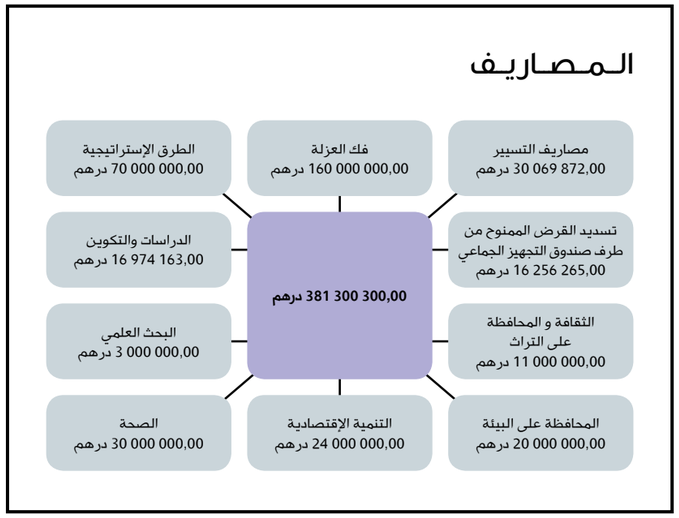

الدعامات الإستراتيجية الأربعة لبرنامج التنمية الجهوية لسوس ماسة

يستند برنامج التنمية الجهوية لسوس ماسة، الذي يجري تنفيذه طبقا للمقتضيات المنصوص عليها في المادة 83 من القانون التنظيمي 14-111 المتعلق بالجهات، إلى أربع دعامات استراتيجية كبرى تم وضعها بناء على تشخيص دقيق واستراتيجي للحاجيات الحقيقية للجهة، مع التحديد والتوظيف الأمثل للمؤهلات وفقا للتوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة القطاعية. وقد اسندت مهمة إنجاز وإعداد هذه الدراسة إلى مكتب الدراسات الدولي « ماكينزي ».

أولى هذه الدعامات تشمل **التنمية الاجتماعية والبشرية**، وذلك بإدماج المناطق المهمشة وتقليص الفوارق بين الجماعات الترابية، ومكافحة العجز على مستوى التنمية البشرية. بينما تخص الدعامة الثانية **التنمية الاقتصادية** عبر إنعاش القطاعات الرئيسية (السياحة والفلاحة والصيد البحري) وتشجيع وخلق قطاعات تنموية جديدة مثل ترحيل الخدمات والصناعة والحرف التقليدية والطاقات المتجددة وغيرها.

ويستند المخطط، في شقه الثالث، على **تثمين التراث المعماري والثقافي** عبر استغلال تموقع الجهة كمدخل لجنوب المغرب ولإفريقيا جنوب الصحراء، وتعزيز الإشعاع الثقافي والتراثي للمنطقة. بينما تهم الدعامة الرابعة **المحافظة على الموارد الطبيعية والتوازنات البيئية** من خلال حسن تدبير الموارد المائية والتخفيف من حدة العجز المائي ومكافحة التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي في الجهة.

وتروم الدراسة إلى بلورة الرؤية المندمجة للجهة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مدى 20 سنة لرفع التحديات المرتبطة بتنمية الجهة، وإعداد خطة التنمية الجهوية مجسدة في برامج قطاعية موضوعاتية وملفات عمل مفصلة لتفعيل الرؤية خلال ست سنوات، وكذلك تحديد آليات تنفيذ المشاريع المسطرة بالبرنامج.

وسيعتمد مكتب الدراسات في إنجاز مهامه مقاربة تواصلية على نطاق واسع للاستماع إلى المتدخلين المعنيين على المستوى المجالي والقطاعي كممثلي الجماعات الترابية والمصالح الخارجية والمجتمع المدني والقطاع الخاص...، إضافة إلى خلق بريد إلكتروني خاص بإعداد البرنامج لتلقي الآراء والمعلومات: pdrsoussmassa@gmail.com، وإحداث موقع على الشبكة العنكبوتية سيرصد مراحل تطور الإنجاز وسيحتوي على حصيلة عمل المكتب والنتائج التي توصل إلى تحقيقها. وسيستغرق إنجاز هذه الدراسة ثلاثة أشهر أي وجوب الانتهاء منها قبل متم شهر دجنبر 2016.

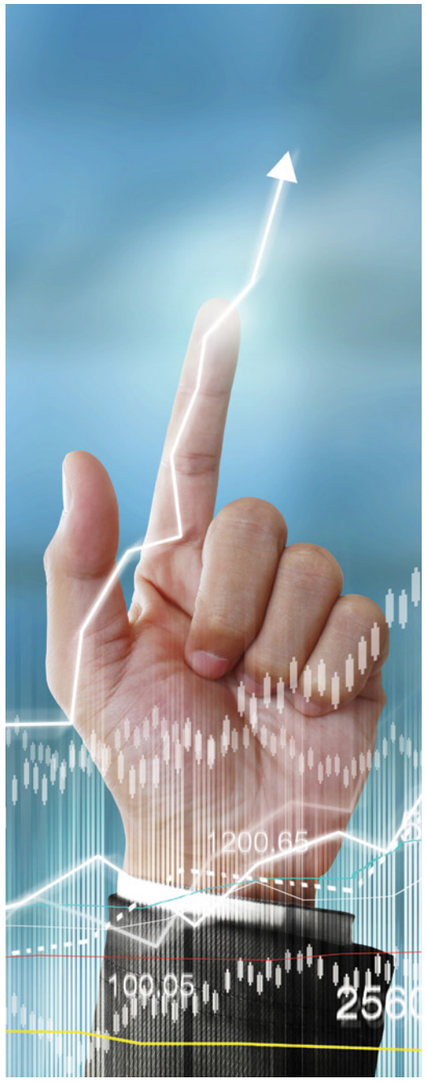

المخطط الجهوي لإعداد التراب

يعتبر المخطط الجهوي لإعداد التراب وثيقة مرجعية تحدد تهيئة مجموع أقاليم جهة سوس ماسة، ويحتوي على التوجهات السياسية العامة بالنسبة للتراب الجهوي والخيارات التي سيتم انجازها لتنمية المناطق خلال العشرين سنة المقبلة. ويرمي هذا المخطط إلى إيجاد أرضية مشتركة بين الدولة والجهة من أجل تطوير والرفع من مستوى الاشتغال الجاد على أساس رؤية استراتيجية تدمج مبادئ التنمية المستدامة. ووفقا للمادة 90 من القانون 14-111 المنظم للجهات والذي يحث جميع الإدارات والسلطات المحلية والشركات على الانخراط التام في المخطط الجهوي وإدراجه في برامجها التنموية.

ومن أجل انجاح هذا المخطط الجهوي المعتمد من طرف مجلس جهة سوس ماسة، تم التأكيد على اعتماد المقاربة التشاركية في أية مبادرة تنموية، والاعتماد على الأبحاث والخبرات لبلورتها وفتح منطق الحوار على جميع المستويات.

وعلى الرغم من أن جهة سوس ماسة تزخر بالعديد من الفرص التشاركية في نسيجها السوسيو اقتصاي والإداري وتنوع مجالها الترابي، إلا أنها تعكس إشكالية تتطلب تثمين قواها وإعادة التكيف مع بعض التجاوزات التي تعرفها. خلال هذا تطرح العديد من الأسئلة في إطار المخطط الجهوي لإعداد التراب فيما يتعلق بـ :

- خلق التوازن بين الثروة الجهوية والمشاكل المرتبطة بارتفاع معدل الفقر حيث أن ٪48 من الجماعات بالجهة سجلت نسبة فقر فاقت ٪14 سنة 2007 ؛
- تسجيل تدهور بعض الموارد كشجرة الأركان، والنخيل ونقص في المياه ؛
- مستوى الهجرة الكبير إلى المدن جراء عدم التوازن في تنمية المجال القروي مقارنة بالمجال الحضري حيث وصلت نسبة السكان بعمالة أكادير إداوتنان وإنزكان أيت ملول نسبة ٪68 في مناطقها الحضرية ؛
- التعريف بدور الفاعلين المحليين في هذا التكوين الجهوي الجديد ؛
- طريقة تضافر الجهود في الإجراءات القطاعية ؛
- تحديد المحاور اللازمة للتنمية الجهوية المستدامة.

وينبني تنفيد المخطط الجهوي لإعداد التراب على دراسة تصل مدتها 22 شهرا على الأكثر، من أجل تطويره المخطط على ثلاث مراحل رئيسة :

- التشخيص الجهوي والذي سيستمر مدة تسعة أشهر : يعتمد على دراسة السكان، والشغل والتكوين المهني، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على البيئة وعلى الموروث الثقافي، وتحسين جودة النقل بالوسط الحضري والقروي، وتشجيع الاستثمار ؛
- الرؤية الاستراتيجية والمشاريع المبرمجة(7 أشهر) : ستكون بمثابة مرحلة لمعرفة نتائج ورش الأعمال والمشاريع والاجراءات التي تم تطبيقها للإستراتيجية التنموية وتشخيصها بالجهة.
- مشروع المخطط الجهوي لإعداد التراب وطرق التنفيذ (6 أشهر) : وهي المرحلة النهائية من هذه العملية، سيكون فيها التنسيق ووضع اللمسات الأخيرة للمخطط، وعرض جميع نتائج التشخيص، وخطوط الاستراتيجية لرؤية التنمية الجهوية، وتعيين لجنة توجيهية لرصد وتنفيذ مخطط التنمية وحشد عدد من الفاعلين المحليين من أجل إعادة التزامها بعقد البرنامج.

المناظرة الجهوية للتشغيل

عملت جهة سوس ماسة على إعطاء الأولوية للتشغيل والتكوين اللذان أصبحا من ضمن الاختصاصات الذاتية للجهات طبقا للقانون التنظيمي رقم 14-111. ونظرا لعلاقة التشغيل بالتنمية الاقتصادية، قامت الجهة منذ انطلاق استراتيجيتها التنموية الأولى على دعم القطاعات المنتجة لجعلها أكثر تنافسية وأكثر تشغيلا وذلك عبر مواكبتها بخلق أقطاب اقتصادية .

فمنذ سنة 2004، التي صادفت إعداد أول استراتيجية للتنمية الجهوية التي تم تحيينها سنة 2010، عمل مجلس جهة سوس ماسة على تفعيل التوجهات التي تضمنتها الاستراتيجية الرامية إلى تحفيز الفاعلين بالجهة على العمل لخلق المزيد من فرص الشغل، وتأمين الشروط الملائمة لبروز نسيج من المقاولات الصغرى في بعض المجالات ذات القيمة المضافة.

في هذا الإطار، بادرت الجهة على خلق قطب أكروتيك لإدماج الابتكار من أجل التشغيل وإنشاء صندوق دعم الصناعة السينمائية وصندوق لدعم المقاولات الصغرى في المجال السياحي، وكذلك خلق جمعية سوس ماسة مبادرة لدعم انشاء المقاولات الصغرى عبر منح قروض الشرف.

ومن أجل فتح آفاق جديدة في التشغيل على المستوى الجهوي، احتضنت جهة سوس ماسة يوم 17 ماي 2016 فعاليات المناظرة الجهوية للتشغيل، بشراكة مع مجلس جهة سوس ماسة، وولاية الجهة ووزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، حيث سلطت الضوء على أهم الاكراهات و إشكاليات التشغيل وآفاق معالجتها. وتم التركيز على ضرورة تحسين جاذبية المجال الترابي ودعم التنافسية الاقتصادية من خلال تبني تدابير تشجيعية للمقاولات ومحيطها في ظل مجهودات الدولة في مجال التجهيزات الأساسية، والتي مكنت جهة سوس ماسة من تحقيق طفرة نوعية وجعلها قطبا اقتصاديا ونموذجا يحتدى به وقبلة للمستثمرين.

من التوصيات التي انبثقت عن أشغال هذه المناظرة تم التركيز على مواكبة البرامج القطاعية في الجهة بما فيها دعم تحولها في اتجاه الاستدامة (الفلاحة، السياحة والصيد البحري)، ودعم الشغل بالعالم القروي من خلال مواكبة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

ومن بين التوصيات التي انبثقت أيضا من أشغال المناظرة هو التركيز على مواكبة البرامج القطاعية من الجهة بما فيها دعم تحولها في إتجاه الإستدامة ودعم الشغل بالعالم القروي من خلال مواكبة الإقتصاد الإجتماعي والتضامني.

كما تمت التوصية على إحداث لجنة عمل جهوية للتفكير في تصور شامل حول خلق مرصد جهوي للتشغيل وتحديد مكوناته ومهامه وآليات اشتغاله في مجال تحسين معرفة ورصد تطورات سوق الشغل، وجعل التكوين وإعداد الكفاءات ركيزة أساسية من خلال توسيع عرض التكوينات ذات الطابع المهني التي تستجيب لحاجيات سوق الشغل الجهوي، خاصة التكوين بالتدرج المهني لما يتيحه من تسهيل لولوج سوق الشغل، مع تعميم تجربة وكالة إنعاش التشغيل والكفاءات لجهة سوس ماسة في مجال تكوين العمال الموسميين في قطاع الفلاحة.

كما تم طرح العديد من الحلول في إطار الرقي بقطاع التشغيل والتكوين من خلال تقوية الشراكة بين القطاع العام والخاص والنسيج الجمعوي، وتوسيع شبكة الوساطة عبر إحداث فضاءات للتشغيل، وإحداث هيئة جهوية للقيادة تسهر على إعداد المخطط الجهوي للتشغيل والإشراف على تنفيذه وتقييمه، وخلق آلية جهوية لتمويل برامج التشغيل مع تعبئة وتنويع مصادر التمويل.

والجدير بالذكر أن المناظرة عرفت توقيع عدة اتفاقيات شراكة بين المتدخلين في القطاع من بينها :

- اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وجامعة ابن زهر ؛
- اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وجماعة اكادير ؛

- اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وجماعة ماسة ؛
- اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وجماعة فم الحصن ؛
- اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وجمعية سوس ماسة مبادرة ؛
- اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات والتعاونية الفلاحية « COPAG » ؛
- اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وشركة « AZURA » ؛
- اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وشركة « Agadir Land » ؛
- اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات ومركز المقاولين الشباب ؛
- اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وجماعة الدراركة والجمعية البلجيكية للتربية والتكوين ؛
- اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وغرفة الصناعة التقليدية والجمعية البلجيكية للتربية والتكوين ؛
- اتفاقية شراكة بين الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات وجمعية « Entrelles » والجمعية البلجيكية للتربية والتكوين.

كـوب 22 ؟

كوب تعني مؤتمر الأطراف باللغة الانجليزية ولقد اعتمدت عليها الأمم المتحدة لوضع إطار عمل لمكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، وهي الهيئة المسؤولة في الأمم المتحدة عن المناخ، وتتخذ مقرها في بون بألمانيا.

و قد تم عقد الدورة الأولى لمؤتمر الأطراف COP1 ببرلين عام 1995، ومنذ هذا التاريخ، توالى عقد دورات لهذا المؤتمر كل سنة بلغ عددها واحد وعشرون مؤتمرا عقد آخرها في باريس في دجنبر الماضي وسيتشرف المغرب باحتضان الدورة الثانية والعشرين للمؤتمر (كوب 22) في الفترة الممتدة ما بين 7 و 18 نونبر المقبل بمراكش، كما سيعمل على إنجاح هذا الحدث الهام وجعله فرصة لاعتماد آليات تنفيذ اتفاق باريس.
وقد تم إحداث هذه المؤتمرات وتنفيذها من أجل الإشراف على جهود الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة للتصدي لتغيرات المناخ.

المـغـرب والتحديـات الـبـيـئـيـة

« لقد ولى زمن الشك والريبة، ولم يعد هناك مجال لمبررات ترتبط بأولويات كاذبة، قد تعتذر بها المجموعة الدولية، التي أدارت ظهرها طويلا لمصير ومستقبل أطفالها، لقد تغاضينا طويلا، وأخرنا لحظة الوعي لوقت أطول من اللازم، ودخلنا في متاهة من الفرضيات، ثبت أنها لم تكن سوى جملة من الأعذار الواهية ».
مقتطف من نص الخطاب الذي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال الدورة 21 لمؤتمر الأطراف للاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية، 30 نونبر 2015.

وخلال التظاهرة المتعلقة بتحسين إنتاجية مياه الري المنظمة في إطار شراكة بين الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء، وزارة الفلاحة والصيد البحري والمنظمة العالمية للتغذية والزراعة بالغرفة الجهوية للفلاحة سوس ماسة، تم تسليم « جوازات زرقاء » لثلاثة شخصيات ويتعلق الأمر بالسيد عزيز اخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري، السيدة شرفات أفلال الوزيرة المنتدبة المكلفة بالماء والسيد ابراهيم حافيدي رئيس مجلس جهة سوس ماسة اعترافا لهم بالمجهودات التي بذلوها ويبذلونها في مجال التدبير المعقلن للموارد المائية.

ووعيا منها بالأخطار والانعكاسات السلبية التي تترتب عن ظاهرة التغيرات المناخية على القطاع الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، انخرطت بلادنا منذ قمة الأرض سنة 1995 حيث وقع المغرب على الاتفاقيات الثلاث المنبثقة عن مؤتمر الأرض والتصديق عليها ولاسيما الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية وكذا على بروتوكول كيوتو سنة 2002 الذي يهدف إلى الإبقاء على تركيز الغازات الدفيئة ثابتة.

وفي نفس السياق واكبت وبكل حزم، الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتصدي للتغيرات المناخية عبر شن مجموعة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية والمؤسساتية والتنظيمية كما واكبت الاستراتيجيات القطاعية من خلال سياستها الإرادية للتنمية المستدامة وحماية البيئة.

وما الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة ومخطط المغرب الأخضر، ومخطط الاستثمار الأخضر، إلى جانب الإجراءات المتخذة لمنع المواد المعدلة جينيا، والقانون المعتمد مؤخرا حول منع الأكياس البلاستيكية إلا تعبيرا عن هذه التعبئة وهذا الالتزام.

كما يجسد مخطط الطاقة الشمسية المغربي الذي أعطيت انطلاقته في نونبر 2009، مظهرا آخر لهذه السياسة الطموحة حيث يشكل إلى جانب مشاريع الطاقات النظيفة الأخرى انطلاقة جيل جديد من المشاريع التنموية التي يسعى من خلالها المغرب إلى رفع حصة إنتاجه من الطاقات النظيفة إلى ٪40 في حدود 2020 و ٪52 في حدود 2030 والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة ٪42 بحلول عام 2030 الذي يهدف المغرب من خلاله إلى توفير الطاقة بنسبة ٪12 بحلول عام 2020 و ٪15 بحلول عام 2030.

وفي نفس السياق، ومن أجل التخفيف من انبعاثات الغازات الدفينة وكذا التكيف مع التغيرات المناخية تم اقتراح عدة تدابير ومشاريع في مختلف القطاعات، نذكر منها :

- دعم الإطار القانوني والمؤسساتي للحد من أضرار التغيرات المناخية ؛
- تحسين وتجميع المعلومات ووضع نظام للتتبع والتقييم والمراقبة ؛
- تنزيل مجالي لسياسات مكافحة الاحترار المناخي (دور المخططات الترابية لمكافحة الاحترار المناخي) ؛
- دعم البرامج والسياسات الاستباقية الرامية إلى التقليص والحماية من مخاطر التغيرات المناخية ؛
- تحسيس وتوعية جميع المتدخلين من مصالح خارجية، جماعات ترابية، منتخبين ومجتمع مدني بالتغيرات المناخية وتقوية قدراتهم في مجال التكيف مع هذه الظاهرة البنيوية ؛
- إنعاش البحث العلمي والابتكار ونقل التكنولوجيات في جميع المجالات من أجل الانتقال إلى اقتصاد دائري عوض الاقتصاد الخطي المستنزف للثروات.

الجواز الأزرق

جهة سوس ماسة وموقعها من هذه الدينامية العالمية

تعتبر جهة سوس ماسة من الجهات الأكثر هشاشة وعرضة للتغيرات المناخية لاسيما وأن جهتنا تتسم بمناخ شبه جاف وتعتمد في اقتصادها على القطاع الفلاحي والسياحي بالإضافة إلى الصيد البحري.

ووعيا منها بهذه المخاطر البيئية وخصوصا ندرة المياه وضرورة استعمالها بطريقة معقلنة، بادر المجلس الجهوي لسوس ماسة درعة (سابقا) إلى اتخاذ إجراءات آنية بانخراط جميع المتدخلين عبر وضع عقدة الفرشة المائية سنة 2006 وتوقيع الاتفاقية الإطار للحفاظ وتنمية الموارد المائية بسوس ماسة والتي تعتبر الأولى من نوعها على الصعيد الوطني وكذا تأسيس جمعية أكروتيك لمواكبة الفلاحين وتشجيع البحث العلمي في هذا المجال.

كما تجدر الإشارة أن منذ بداية الولاية الحالية، بادر مجلس الجهة إلى عقد عدة اجتماعات تمهيدية مع جميع المؤسسات المعنية بغية وضع إطار قانوني ومؤسساتي يتمثل في الاتفاقية الإطار رقم 2 للتدبير المندمج للموارد المائية لتشمل جميع القطاعات الاقتصادية.

وفي سياق آخر، لابد من التذكير بعقدة الفرشة لشتوكة التي تسطر من بين أهدافها تحلية مياه البحر لتغطية العجز التي تعرفه الفرشة المائية بهذه المنطقة والمقدر ب 60 مليون م^3.

كما قامت الجهة بتمويل دراسة حول تدبير النفايات الفلاحية البلاستيكية بشراكة مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة ومؤسسة القرض الفلاحي انسجاما مع تفعيل الاستراتيجية الوطنية حول تثمين النفايات وتنظيم سلاسل تثمينها التي أصبحت موردا مدرا للدخل وفرصة لخلق مناصب الشغل وإنتاج الطاقة من الغاز الحيوي (bio méthanisation).

وفي مجال الطاقات المتجددة، بادرت الجهة عبر إبرام اتفاقيتين للشراكة مع الوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، إلى تفعيل العديد من البرامج والمبادرات الرامية إلى حماية البيئة والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وذلك بتشجيع استعمال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية.

هذا، وقد وقع الاختيار على موقعين بجماعتي أيت وفقا بإقليم تيزنيت وتامري بعمالة أكادير من أجل تثبيت محطتين لقياس سرعة الرياح لتشجيع الاستثمار في مجال الطاقة الريحية كما تم تأسيس جمعية الشبكة الخضراء التي تضم مهنيين في مجال الطاقات المتجددة بالجهة.

ولقياس جودة الهواء، اقتنى مجلس الجهة مختبرا متنقلا مجهزا بمختلف التجهيزات الأساسية لدراسة المسح الخرائطي للانبعاثات الغازية على صعيد الجهة.

وفي مجال السياحة الايكولوجية قام مجلس الجهة بدعم المشاريع التي تدخل في إطار اختصاصات شبكة تنمية السياحة القروية ومنها إعداد ميثاق الجودة والبيئة الذي يهدف إلى احترام معايير جودة المنتوج والخدمات المقدمة للسياح واحترام البيئة وذلك بتغيير بعض السلوكيات إزاء البيئة والتي تتجلى في تدبير النفايات والعمل على احترام والحفاظ على المؤهلات الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية.

كما وضعت الشبكة في برنامج عملها الثلاثي الأمد تشجيع استعمال الطاقات المتجددة والمواد المحلية في البناء من أجل نجاعة طاقية.

وفي نفس الإطار تم الشروع في انجاز المنتجع السياحي تاغازوت باي الذي يعزز النموذج العقلاني للتنمية السياحية والذي سطر من بين أهدافه الحفاظ على البيئة وتشجيع استعمال الطاقة الشمسية.

كما أن هذه الجهة تعتبر سباقة إلى إرساء لجنة جهوية للمناخ مكونة من جميع المتدخلين، إلى جانب وضع منظومة لتتبع وتقييم التغيرات المناخية، فضلا عن المبادرات الفعالة للنسيج الجمعوي النشيط بالجهة وكذا مبادرات القطاع الخاص.

وكتتويج لجميع هذه الجهود، بادرت الجهة بشراكة مع الوزارة المكلفة بالبيئة إلى انجاز دراسة لبلورة مخططها الترابي لمكافحة الاحترار المناخي والتي أعطيت انطلاقته في 12 يوليوز 2016 والذي سيتم اعتماده كأداة للترافع خلال لقاء الأطراف COP22 من أجل جلب تمويلات واعتمادات من الصناديق الخضراء Fonds Verts وعقد اتفاقيات شراكة لتنزيل مخططات العمل التي ستنبثق عن هذه الدراسة.

المخطط الترابي لمحاربة التغيرات المناخية

في أفق إرساء مقاربة ذات بعد إستراتيجي تهم الممارسات الجيدة في مجال محاربة التغيرات المناخية، أطلق المجلس الجهوي سوس ماسة بتعاون مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة ووكالة التعاون الدولي الألمانية GIZ، مخططا ترابيا لمحاربة التغيرات المناخية المعروف لدى الجميع ب PTRC. يرمي هذا المخطط إلى التخفيف من إنبعاثات الغازات ذات أثر الدفيئة والتكيف مع التغيرات المناخية خاصة عبر تحديد الوسائل الواجب تفعيلها محليا بغية تقديم حلول التأقلم مع خصوصيات المجال الترابي في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية.

فمحتوى هذا المخطط يجد مرجعيته في التوجهات المحددة بالمخطط الوطني لمحاربة الاحتباس الحراري المنجز من طرف وزارة البيئة. وينقسم هذا المخطط إلى قسمين :

1. إعداد التشخيص للوضعية المناخية والوضعية الترابية لمحاربة الإحتباس الحراري.
2. إعداد مخطط عمل يحدد الأولويات الترابية فيما يخص الاستثمار والتخطيط وتقوية القدرات وكذا التمويلات الضرورية.

وللتذكير، يندرج هذا المخطط في إطار الاتفاقية المتعلقة بتدبير التغيرات المناخية المبرمة بين وزارة البيئة ومجلس جهة سوس ماسة وستمكن هذه الاتفاقية إضافة إلى إعداد المخطط السالف الذكر من تقوية القدرات وخلق قطب للكفاءات وإنجاز مشاريع رائدة. وهي مناسبة بالنسبة للجهة لتتميز عن نظيراتها عبر تقديم أفكار واقتراحات مبتكرة حول التغيرات المناخية والتمثلات المحلية والحلول المستديمة.

التظاهرات الجهوية ما قبل قمة المناخ

وفي إطار التحضير لقمة الأطراف COP22 تمكن مجلس الجهة من نيل العلامة الرسمية COP22 لتسعة تظاهرات ما قبل قمة المناخ، وقد تم تنظيم خمسة منها بمشاركة مختلف الفاعلين الجهويين لعرض وتدارس المواضيع التالية:

1. تحسين إنتاجية مياه الري : أداة هامة لتكييف الزراعة مع تغير المناخ ؛
2. تنمية مناطق الفضاء الرعوي وتكييفه مع تغير المناخ ؛
3. إدارة النفايات المنزلية عن طريق الفرز في المنبع ؛
4. توعية رجال المقاولات بجهة سوس ماسة حول كيفية التأقلم مع التغيرات المناخية وكيفية تدبير المخاطر المناخية ؛
5. تعبئة المجتمع المدني من أجل التكيف بشكل أفضل مع تغير المناخ.

كما سيتم برمجة تظاهرات أخرى ما بعد القمة حول :

1. التنمية المستدامة والحد من الاحتباس الحراري كمحرك للشراكة جنوب-جنوب : عرض لمجموع الخبرات المقاولاتية لسوس ماسة وأفريقيا ؛
2. تراب جهة سوس ماسة وتحديات التغير المناخي ؛
3. تنظيم « Eductour » الكربون المحايد باداوتانان (طريق العسل) ؛
4. الماء والطاقة في مواجهة التغيرات المناخية.

نظام التتبع والتقييم للتكيف مع تغير المناخ

تعرف جهة سوس ماسة عدة تغيرات مناخية نظرا لموقعها وطبيعة تضاريسها ونظم البيئية، مما يجعل الساكنة تتأثر بشكل مباشر مع تغير المناخ خصوصا بالعالم القروي الذي يعرف مستويات الفقر وتدهور الثروات الطبيعية وضعف البنية التحتية وندرة المياه.

وللخروج من هذه المعضلة الخطيرة وبالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العمومية في مجال التنمية المحلية، تم وضع نظام التتبع والتقييم في إطار مشروع برنامج التعاون الألماني GIZ حول التكيف مع التغير المناخي وتثمين التنوع البيولوجي ACCN، على غرار نظام المعلومات الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة (SIREDD)، حيث ستتم قيادة النظام الحالي من طرف أطر المرصد الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة لوزارة البيئة بالتعاون مع أعضاء اللجنة الموضوعاتية لتغير المناخ، التي تضطلع بدور تغذية النظام بالمعطيات وتدبير وتحليل المعلومات الواردة عليه ونشر النتائج المتحصلة من النظام.

وبناء على التشخيص المبدئي للخصوصيات الاقتصادية والبيئية والمناخية لجهة سوس ماسة، تم تحديد موضوع الماء كقطاع أفقي رئيسي تتم دراسته من خلال القطاعات الاقتصادية والنظم البيئية التالية : الفلاحة، السياحة، الغابات والتنوع البيولوجي.

ويتعلق تتبع هذا النظام على معرفة وضعية الهشاشة المناخية أي تتبع تطورها على مستوى القطاعات المعنية، وتتبع تدابير التكيف المنجزة والتي تتمثل في تتبع تقدم ووقع هذه التدابير على المستويين الجهوي والمحلي بشكل يساعد على الدفع بعميلة تكيف القطاعات المعنية مع تأثيرات تغير المناخ.

وتشمل المنهجية المعتمدة لنظام التتبع على تحليل السياق الجهوي في مجال نظم التتبع والتقييم المتوفرة، واعتماد مفهوم نظري موحد يسهل فهم مسألة الهشاشة المناخية وللتشاور بشأنها بين مختلف المتدخلين، وكذلك وضع سلسلة سببية لكل قطاع على حدة، لتيسير تمثيل تطور الآثار الناجمة عن المخاطر المناخية وكذا الارتباطات الفعلية والمتوقعة بين هذه الآثار، وتحديد وتصنيف المؤشرات حسب الأولوية، مع توثيق المؤشرات المختارة وإدماجها في نظام المعلومات الجهوي للبيئة والتنمية المستدامة.

ويهدف نظام التتبع إلى تقييم تطور هشاشة القطاعات موضوع التتبع وإلقاء الضوء على المناطق الأكثر حساسية لتأثيرات التغير المناخي، والمساهمة في تتبع انجاز التدابير المتعلقة بالتكيف مع التغير المناخي على مستوى الجهة من أجل جعل هذه التدابير أكثر فاعلية، بالإضافة إلى مراكمة تجارب حول الطريقة الملائمة لإرساء عملية التكيف مع التغير المناخي على المستويين الجهوي والمحلي، مما من شأنه الإسهام في رسم استراتيجية مجالية للتكيف مع التغير المناخي ووضع الأسس لبلورة المخطط الترابي لمكافحة الإحترار المناخي.

و قد ساهم في إنجاز هذا النظام فاعلون أساسيون من المجلس الجهوي لسوس ماسة والمصالح الخارجية الجهوية، كوكالة الحوض المائي والمديرية الجهوية للفلاحة والمديرية الجهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر والمديرية الجهوية للسياحة، والجماعات الترابية للجهة وأجهزة الحكامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومؤسسات البحث والتنمية مثل الجامعة ومعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة والمعهد الوطني للبحث الزراعي، والتعاونيات والجمعيات التنموية المحلية.

المعرض الإفريقي للسياحة الطبية

من 29 الى 30 شتنبر 2016
اكادير

معرض الفرس للجديدة « الدورة التاسعة »

من 11 الى 16 اكتوبر 2016
الجديدة

حفل التسامح

22 أكتوبر 2016
اكادير

الملتقى الدولي للتمر بالمغرب « الدورة السابعة »

من 27 الى 30 اكتوبر 2016
ارفود

المهرجان الدولي للزعفران

من 25 الى 27 نونبر 2016
تالوين

MARRAKECH COP22|CMP12|CMA1
UN CLIMATE CHANGE CONFERENCE 2016
مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ

مؤتمر الاطراف COP22

من 7 الى 18 نونبر 2016
مراكش

المعرض الدولي للخضر والفواكه « SIFEL »

من 1 الى 4 دجنبر 2016
اكادير

المعرض الجهوي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

شهر دجنبر 2016
اكادير

المعرض الجهوي للصناعة التقليدية

شهر دجنبر 2016
اكادير

المملكة المغربية

الائتلاف المدني الجهوي
للحقوق البيئية
و العدالة المناخية

الوزارة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن
والماء والبيئة المكلفة بالبيئة
المديرية الجهوية للبيئة - سوس ماسة

LABELED EVENT
MARRAKECH COP22|2016|CMP12
UN CLIMATE CHANGE CONFERENCE

المملكة المغربية
جهة سوس ماسة

ولاية أكادير إداوتنان
WILAYA D'AGADIR

مؤتمر ما قبل قمة المناخ
Pré-COP 22

Agadir 20 Octobre 2016 – أكادير 20 أكتوبر 2016

"نحو رؤية مشتركة لمجلس جهة سوس ماسة
والمجتمع المدني في قمة الأطراف بمراكش :
التحدّيات والرّهانات

ⵀⴰⵏ ⵏ ⵜⵣⵔⵉ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵜⵉⵖⵓ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⵉⵎⴷⵢⴰⵣⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵓⵔⵜ ⵙ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⵉⵎⴷⵢⴰⵣⵜ :
ⵖ ⵓⵎⵙⵙⵓⵔⵓ ⴰⵎⴰⵏⵉ ⵏ ⵜⵎⵙⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⵉⵎⴷⵢⴰⵣⵜ

Vers une vision commune du Conseil Régional Souss Massa
et de la Société Civile pour la COP 22 à Marrakech :
les défis et les enjeux

مجلس جهة سوس ماسة
شارع الجنرال الكتاني، ص.ب 454، أكادير، المغرب
الهاتف : 99 17 82 28 5 (0) 212 + / الفاكس : 98 17 82 28 5 (0) 212 +
www.regionsmd.com